مظاهر الفساد الإداري والمالي

في عالمنا العربي الإسلامي" الجزائر والعراق أنموذجا"

أ. وسيلة خزار

تمهيد:

أضحى الفساد في عالمنا العربي الإسلامي ظاهرة كلية، تتشابك فيها كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، بدءا بالمؤسسات الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية، مرورا بمؤسسات الثقافة والإعلام والمجتمع المدني، وانتهاء بالأفراد في جل معاملاتهم اليومية.

لقد استفحل الفساد، واتسعت دوائره، وتشابكت حلقاته، إلى المدى الذي أصبح فيه لكل شيء ثمن: للقيام بواجب وظيفي ثمن، لإجراء معاملات إدارية ثمن، لشغل منصب ثمن، لإحراز ترقية مستحقة ثمن، للنجاح في الانتخابات ثمن، للكلمة في وسائل الإعلام ثمن، لحكم القضاء ثمن...

لقد أصبح المال هو معيار النجاح والانجاز، وهو دعامة السلطة والوجاهة، إلى درجة أصبح الناس فيها يقاسون بما يملكون وليس بما يفعلون، ولهذا لا نستغرب أبدا أن تصنف الجزائر حسب تقارير منظمة" الشفافية الدولية" للفترة ما بين (2006–2009) ضمن الدول التي تعرف أعلى نسبة رشوة. فمع تبني الجزائر لسياسة الخصخصة، بيعت أصول القطاع العام بأثمان تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية،كما أدى تحرير التجارة إلى تزايد الرشوة والتهريب والتهرب من دفع مستحقات الدولة، في حين أسهم الاعتماد على القطاع الخاص في نهب رجال الأعمال لأموال المودعين في البنوك بمساعدة العاملين فيها، ثم تهريبها إلى الخارج بدلا من استثمارها في القطاعات المنتجة... وهذا يعني أن ملفات إمبراطورية الخليفة، وشركة سوناطراك البترولية، وشركة سونلغاز للغاز والكهرباء، والطريق السيار شرق غرب، ما هي إلا عينة من مظاهر الفساد المستفحلة هذه.

وما يقال عن الجزائر يصدق أيضا على العراق الذي أصبح يتصدر قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، ولا سيما بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، وضعف الدولة خلال مراحل التحول والتغيير، وتعرض ثرواتها ومرافقها للنهب المنظم.

نسعى في هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على أبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي في عالمنا العربي الإسلامي، متخذين من الجزائر، والعراق نموذجين للدراسة، وذلك بالاعتماد على جملة هامة من الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية، وكذا التحقيقات الإعلامية والتقارير الاقتصادية العالمية.

1. الفساد الإداري والمالي: مقاربة مفاهيمية

إن تشخيص مظاهر الفساد الإداري والمالي في عالمنا العربي الإسلامي، لا يستقيم دون تحديد مسبق لمفهوم الفساد وأشكاله ومستوياته ومظاهره، وهو ما سوف نتناوله بتركيز شديد في هذه المقاربة المفاهيمية.

الفساد لغة: مأخوذ من الأصل الثلاثي فسد، يقول **ابن منظور** في لسان العرب: الفساد نقيض الصلاح.[1] ويقول **الراغب الأصفهاني** في المفردات : الفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، وضده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة.[2] وقد وردت مادة فسد في القرآن الكريم في خمسين آية تضمنت شتى أنواع الفساد مبينة خطورته، ونتائجه السيئة على الفرد والمجتمع، محذرة المفسدين من مغبة الانغماس فيه. فجاءت بمعنى (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)[3] ، و(الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً)[4] ، و(عصيان الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم)[5]. ونلمس في هذه الآية الكريمة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وتوعد مرتكبيه بالخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

الفساد اصطلاحاً: لم يحظ مصطلح الفساد بتعريف جامع مانع في الكتابات الأكاديمية على اختلاف تخصصاتها، كونه يرتبط إلى حد بعيد بالحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الباحث، وبالمنظور الذي ينطلق منه في تحديد أطراف الفساد ومظاهره ومستوياته.

---

[1] -ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 335/3.

[2] – الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، بيروت، دار المعرفة، ص379.

[3] - سورة الروم:41.

[4]- سورة القصص:83.

[5]- سورة المائدة:33.

في هذا السياق تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه "إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص."[1] ويعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".[2]في حين يذهب صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر عام **1996** إلى أن الفساد هو" سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها ويستجديها أو يبتزها."[3] وجاء في موسوعة العلوم الاجتماعية أن الفساد: "هو استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوى المسؤلين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث في ما بينهم في القطاع الخاص".[4]

تنظر التعاريف الثلاث الأخيرة للفساد باعتباره سلوكا يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، بهدف تحقيق مكاسب ماديه أو معنوية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى شخصنة المنصب الوظيفي، وإفقاده عموميته ونزاهته وموضوعيته. في حين يتبنى التعريف الأول منظورا أوسع للفساد، يشمل القطاعين العام والخاص، حيث ثبت ارتباط القطاع الخاص بالكثير من قضايا الفساد الحكومية. وهو المنظور الذي نتبناه في مداخلتنا هذه، مؤكدين أن الفساد يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه والمصلحة التي يسعى إلى تحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة حكومية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي. كما أنه قد يكون فرديا، يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، وهو الأمر الذي يقودنا إلى تحديد مستويات الفساد على النحو التالي:[5]

---

[1]- منظمة الشفافية الدولية، www.transparency.org

[2] - سمير التنير، تعريف الفساد وآلياته،www.dctcrs.org/s2555.htm

[3] - علاء حميد، "رؤية في الفساد"،مجلة النبأ،العدد 80،كانون الثاني 2006، www.annabaa.org/nbahome/nba80/001.htm

[4] - سعاد عبد الفتاح محمد،الفساد الإداري والمالي،www.iraqfoundation.org

[5] - علي العكيدي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والمجتمع بشكل عام،taakhinews.org/?p=31198

- الفساد العرضي: وهو الفساد الذي يمارس من قبل صغار الموظفين، ويعبر غالبا عن سلوك شخصي أكثر منه تعبيرا عن نظام عام، كحالات الاختلاس على نطاق محدود أو تلقي الرشوة الخفيفة، أو سرقة أدوات مكتبية وما إلى ذلك.
- الفساد المنتظم : وهو الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة، بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة من الفاسدين، يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر، مثال ذلك شبكة الفساد التي تضم مدير الدائرة ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري.
- الفساد الشامل: وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية، وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة وبحجم كبير، وتهريب رؤوس الأموال الضخمة للمودعين إلى البنوك الخارجية، ويمارس هذا النوع عادة من قبل القمة المتربعة على رأس الهرم الحكومي.

وسواء كان الفساد عرضيا أو منتظما أو شاملا، فإنه قد يتخذ أحد الأشكال الأساسية للفساد، والمتمثلة في الفساد السياسي، والفساد الأخلاقي، والفساد الإداري، والفساد المالي، ويهمنا في هذا المقام النوعين الأخيرين باعتبارهما موضوع مداخلتنا.

الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، بحيث تتم مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي.

الفساد الإداري: ويتعلق بمجمل الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعارض ومنظومة التشريعات والقوانين والضوابط والقيم الأخلاقية المتعارف عليها داخل المجتمع. **يعرفه نجم عبود نجم** بقوله:" الفساد الإداري هو الانحراف عن قواعد العمل الملتزمة والمعتمدة في الجهاز الإداري".[1] ويعرفه **عبد الله الفيتوري المرابط** بأنه" استغلال الموظفين الحكوميين مديرين وتنفيذيين بشكل فردي أو جماعي للسلطات الممنوحة لهم، لتحقيق مصالح شخصية مادية ومعنوية، غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم

[1] - نجم عبود نجم ،أخلاقيات الإدارة في عالم متغير ،القاهرة ،مكتبة المنظمة العربية للتنمية ،2000، ص217.

الأخلاقية، ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الحكومي".[1] ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، الامتناع عن أداء العمل، أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية، إفشاء أسرار الوظيفة، المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

ويمكن تصنيف الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع:[2]

- الفساد الروتيني ويتجسد في الإجراءات الإدارية المعقدة والبطيئة التي يكون هدفها الظاهر هو المصلحة العامة، في حين أن هدفها الخفي هو إجبار أصحاب المصالح على تقديم المزايا والمبالغ للقائمين على تلك الإجراءات المطولة لانجاز أعمالهم التي هي حق يكفله القانون .
- الفساد الناتج عن الممارسات غير الأمينة للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، مثل منح تسهيلات ومزايا لبعض الموظفين، وحرمان البعض الآخر منها، استنادا للسلطات التقديرية للمدير أو الموظف. وهذا النوع يعكس بوضوح تجاوز الموظف لحدود التصرف الأمين والنزيه والموضوعي في ممارسة سلطاته الوظيفية .
- الفساد الذي يتضمن مخالفة الموظف الواضحة لنصوص القانون ليحصل على مكاسب شخصية أو جماعية، كما هو الحال في إرساء عقد على شركة بعينها خلافا لأسلوب العطاء الأدنى الذي يفرضه القانون، أو توزيع الأراضي بطريقة غير قانونية.

2. مظاهر الفساد الإداري والمالي: مقاربة مفاهيمية

يواجه مفهوم الفساد مشكلة تتمثل في اختلاف القيم الثقافية والأعراف الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى آخر، مما يؤثر على درجة قبول أو استنكار الممارسات المرتبطة بالفساد. وهذا ما جعل اتفاقية الأمم المتحدة التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تم التوقيع عليها في المكسيك عام **2003** ترفض تبني تعريف محدد للفساد، حيث اعتمدت على توصيف خاص للممارسات التي تعتبر سلوكاً فاسداً في الوقت الحاضر، تاركة للدول الأعضاء إمكانية معالجة مظاهر مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلاً، على أساس أن مفهوم الفساد فيه من

[1] - عبد الله الفيتوري المرابط ،الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين ،.رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ،2005، ص16.

[2] - القريوطي ،الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمان،دار وائل للنشر،2001،ص27.

المرونة ما يجعله قابلاً للتكيف من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى. بهذه الرؤية المرنة، يمكننا تحديد أهم مظاهر الفساد الإداري والمالي في وقتنا الحاضر فيما يلي:[1]

- **عدم احترام وقت العمل:** ينظر الموظف الحكومي دائما إلى الزمن، وكم قضى من الساعات، وكم بقي له من الوقت حتى يعاود البيت، بغض النظر عما قدمه من إنتاج أو عمل .فتجده يطالع الجرائد، أو يتنقل من مكتب إلى آخر لتبادل أخر أنباء الترقيات والرواتب، مما يؤدي إلى عدم الالتزام بتأدية الأعمال المقررة أثناء ساعات العمل الرسمية، والذي يترتب عليه انخفاض في الإنتاج وتدهور في مستوى الخدمة العامة.
- **امتناع الموظف عن تنفيذ العمل المطلوب منه:** مبررا ذلك بانخفاض الأجور والرواتب، حيث أنها لا تتناسب مع المجهود اللازم لإنجاز الأعمال المطلوبة منه.

- **التراخي:** ويعني التباطؤ في إنجاز المهام الموكلة للموظف، سواء كان ذلك بغرض الحصول على رشوة، أو لغياب الضمير المهني.كالتباطؤ في انجاز المعاملات المهمة والمستعجلة، كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

- **عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء:** وتظهر هذه العدوانية غالبا نتيجة لبعض التصرفات السلبية للرؤساء مع الموظفين، مثل حرمان الموظف من الترقية، أو المكافأة التشجيعية، أو الحوافز.
- **السلبية:** ويقصد بها جنوح الموظف إلى عدم إبداء الرأي، واللامبالاة، وعدم ارتباطه بالعمل والإدارة. وانخفاض رغبته في التعلم والتدريب واكتساب مهارات مهنية جديدة.
- **عدم تحمل المسؤولية:** فقد يلجأ الموظف إلى تجنب المسؤولية تهربا من الإمضاءات والتوقيعات، أو نتيجة للتفسير الضيق للقوانين والقواعد، فيبعد نفسه عن تحمل مسؤولية أي اجتهاد.
- **إفشاء أسرار العمل:** حيث يتم إفشاء أسرار المنظمة سواء من قبل الأفراد العاملين بها أو عملائها. كأن يطلع الموظف المختص العمال على التقرير السري الخاص بهم، أو يصرح برقم حساب أو مدخرات أحد العملاء.
- **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة:** وذلك بارتكاب فعل مناقض للخلق، كارتكاب الموظف لفعل فاضح مخل بالحياء في أماكن العمل، أو سوء معاملة الجمهور، أو طلب الموظف للهدايا والعمولات.

[1] - للمزيد راجع: عبد الستار ناصر السوداني، في مفهوم الفساد ومظاهره،www.alsabaah.com/paper.php?source...

- **جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى:** وذلك بأن يقوم الموظف بالعمل في أماكن أخرى بدون إذن الإدارة.
- **التزوير**: ويكون في محررات رسمية من طرف موظف عام أثناء تأدية وظيفته. والمحررات الرسمية قد تكون قرارات تشريعية أو قرارات إدارية أو قرارات مالية. ويمثل التزوير في المحررات الرسمية اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة والإدارة التي تستخدم هذا النوع من المحررات.
- **فرض المغارم:** تنتشر ظاهرة فرض المغارم بالأجهزة الإدارية في الدول النامية، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكولة إليه في فرض السخرة على بعض الأشخاص، كاستخدام القوى البشرية الحكومية من العمال والسعاة في الأمور الشخصية إضافة إلى الأعمال الرسمية المخصصة لهم.
- **غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية:** كإحالة عطاءات بطرق غير شرعية على شركات ذات علاقة بالمسؤولين، أو أفراد عائلاتهم، أو إحالة العطاءات الحكومية على شركات معينة دون إتباع الإجراءات القانونية المطلوبة، كالإعلان عنها أو فتح المجال للتنافس الحقيقي عليها، أو ضمان تكافؤ الفرص للجميع.
- **المحسوبية:** تأخذ المحسوبية تسميات عدة، فالبعض يطلق عليها المحاباة، وبعض الدول نصت عليها في قوانينها تحت اسم "الاستثناءات". وتعني المحسوبية الخروج على القوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم أجهزة الإدارة العامة، في مجال التعيينات والترقيات والتنقلات وتحديد الأجور والمرتبات والبدلات وحركات الندب والإعارة. ويمكن التمييز بين نوعين من صور المحسوبية، الأولى: المحسوبية الاجتماعية وتسمى أحيانا بالمحاباة الشخصية، وهي تعني اختيار الأقارب والأصهار والأصدقاء وأقاربهم الذين يتوسطون لهم للتعين بالوظائف العامة، دون النظر لاعتبارات الكفاءة والجدارة. وتنتشر هذه الظاهرة بصورة كبيرة في الدول النامية .أما الصورة الثانية: فتسمى بالمحسوبية السياسية ويقصد بها مكافأة أنصار الحزب الحاكم ومؤيديه بالتعيين والنقل والترقية بالوظائف العامة، وعقاب خصوم الحزب بحرمانهم أو فصلهم من الوظائف العامة، دون النظر أيضا إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.
- **الوساطة :** ويلجأ الموظف الإداري للوساطة في حالة الندب أو النقل أو الترقية أو العلاوة أو إرضاء رئيسه في العمل. أما المواطن فيستخدم الوساطة سواء كانت معاملاته مع الإدارة مشروعة أو غير مشروعة، وذلك لأسباب كثيرة.
- **مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون.**
- **مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.**

- **مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.**
- **الرشوة:** وهي دفع مبلغ من المال نقدا أو عينا لقاء تيسير أمر أو معاملة قانونية أو غير قانونية لدى موظف عام، ويقال لها إكرامية أو بخشيش أو ظرف نقود أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب إضافية. يتطلب تحقيق الرشوة التفاعل بين طرفين :الراشي والمرتشي، حيث يمثل الطرف الأول جانب العرض، ويتعلق بأولئك الساعين دومًا للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافآت أو مكاسب معينة، في حين يمثل الطرف الثاني جانب الطلب ، ويتعلق بأصحاب المراكز والنفوذ والسلطة، الذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية.

- **نهب المال العام** : أي استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء، كتهريب الثروة النفطية .
- **تبذير المال العام:** من خلال منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات بدون وجه حق، بهدف استرضاء بعض الشخصيات في المجتمع، أو تحقيق مصالح متبادلة، أو مقابل رشوة، مما يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها.

3. مظاهر الفساد الإداري والمالي في العالم العربي الإسلامي: مقاربة أمبريقية

منذ العام **1995** و منظمة الشفافية الدولية[1] تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارً(**CPI**)، يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة انتشار الفساد فيها بين الموظفين والسياسيين.

[1] - منظمة الشفافية الدولية هي مجموعة من **100** فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين بألمانيا. تأسست في عام **1993** بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل، حيث تقول المنظمة عن نفسها: الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء والأطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. والمنظمة لا تتولى التحقيق في قضايا فساد معينة ، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وتعمل مع منظمات المجتمع المدني, الشركات والحكومات لتنفيذها. هدف المنظمة هو أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد. حيث لعبت دورا أساسيا في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) ضد الرشوة.

ويستند هذا المؤشر على دراسات متنوعة ترصد آراء المستثمرين المحليين و الأجانب و المتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء و المحللين في مختلف المجالات.

في عام **2008** غطى المسح **180** بلد. الدرجة العليا (**10**) تشير للدول الأقل فساداً، والدرجة الدنيا(**1**) للأكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. نتائج المسح أظهرت أن: [1]

- سبعة من كل عشرة بلدان هي دون مستوى **5** نقاط على **10** ، وتصل النسبة إلى تسعة بلدان من كل عشرة في الدول النامية، مما يؤكد استفحال الفساد في البلدان النامية أكثر من غيرها.
- تضم قائمة الدول الأكثر نزاهة في العالم على التوالي : الدنمارك، نيوزيلندا، السويد، سنغافورة، فنلندا، سويسرا. حيث أن مؤشر الفساد فيها لم ينخفض عن **9** من **10**. ويتضح جليا المركز المتأخر الذي أحرزته الجزائر في هذه القائمة، حيث احتلت المرتبة **92** بمؤشر **3.2** من**10** مما يؤكد استفحال الفساد فيها.
- في حين تضم قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم على التوالي : الصومال، ميانمار، العراق، هاييتي، أفغانستان، السودان. بحيث يتصدر العراق قائمة الدول العربية الإسلامية الأكثر فسادا في العالم بمؤشر **1.3** من **10**.
- فيما سجلت إسرائيل والأردن وتونس والولايات المتحدة والبرازيل وكوبا ولاوس وجزر سيشل وترينيداد وتوباغو انخفاضا ملموسا في درجات مكافحة الفساد، خلافا للجزائر ولبنان وجمهورية التشيك والهند واليابان ولاتفيا وموريشيوس وباراغواي وسلوفينيا وتركيا وتركمانستان وأوروغواي التي تحسنت في مستوى مكافحتها للفساد مقارنة بالسنوات الماضية.

إن ما أفصحت عنه وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة الماضية في الكثير من البلدان العربية الإسلامية، ينم عن عمق تغلغل قيم الفساد وممارساته في كل مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والإدارية، وهو ما سنعرض له بشيء من الاسهاب في الفقرات الموالية، متخذين من الجزائر والعراق نموذجين للدراسة.

1.3. مظاهر الفساد الإداري والمالي في الجزائر:

[1]- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،، ar.wikipedia.org/wiki/

أعلن الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** في أكتوبر **2009** عن إنشاء لجنة وطنية لمحاربة الفساد. وعزا البعض هذا الإعلان إلى التنامي غير المسبوق للمحسوبية والرشوة ونهب المال العام. وهو رأي يتطابق مع تقرير منظمة الشفافية العالمية التي صنفت الجزائر خلال الفترة(**2006 /2009**) ضمن الدول التي تعرف بأعلى نسبة رشوة. كما يتطابق مع الإحصائيات القضائية التي تفيد بأن المحاكم العادية قد عالجت خلال نفس الفترة ما يربو عن أربعة آلاف قضية فساد، **55%** منها اختلاسات **و10%** جرائم رشوة.[1]

و قد ربط الخبير الاقتصادي **بشير مصطفى**[2] استفحال الفساد في الجزائر بسياسة الانفتاح التي أعقبت تفكيك المؤسسات الاقتصادية الوطنية عام **1982**. لتتفاقم الظاهرة مع اقتصاد السوق الحرة، وتتوسع أكثر مع انطلاق المشاريع الكبرى للرئيس **بوتفليقة** التي تعدت **200** مليار دولار. وهو الرأي الذي يؤكده الصحفي **ياسين تملالي**،[3] حيث يذهب إلى أن الجزائر تمتلك حالياً احتياطي صرف ضخم قدر بـ **144،3** مليار دولار في جوان **2009**، فضلاً عن عشرات المليارات الجاهزة للاستعمال في «صندوق معادلة نفقات الدولة» الذي تُصب فيه الفوائض الناتجة من تباين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في الميزانية السنوية عن سعره في السوق العالمية. الأمر الذي شكل أرضية صلبة لإطلاق حملة استثمارات عمومية لم تشهد الجزائر مثيلاً لها منذ الاستقلال، حيث بلغت ميزانية «برامج دعم النمو» حوالي **200** مليار دولار بين **2001 و2009**، وحوالي **150** مليار دولار بين **2010 و2014**. وهي الاستثمارات التي زادت من تكالب الرأسمال الأجنبي على ثروات البلاد، مغرية بعض المسؤولين لأن يغرفوا من مخصصاتها دون حساب، سواء كان ذلك عن طريق الاختلاس، أو عن طريق تسهيل عقد صفقات خيالية مقابل رشاوى ضخمة.

وقد التصقت حالات الفساد حسب رأي الخبير **بشير مصطفى** بثلاث دوائر أساسية هي: التجارة الخارجية، وبعض دوائر الجهاز الحكومي، والبنوك.حيث وجدت الرشوة في التصاريح الجمركية أرضا خصبة لها، كما سهلت القوانين المنظمة للقروض والاستثمارات عمليات الاقتراض دون ضمانات، مما أدى إلى تهريب أموال ضخمة للخارج، هذا فضلا عن تضخيم الفواتير الخاصة بالاستيراد والموجهة للقطاع الحكومي.

---

[1]- قناة الجزيرة، 2010-05-20،www.aljazeera.net

[2]- تسعديت بداد، لجنة وطنية لمحاربة الفساد في الجزائر،www.aljazeera.net

[3]- ياسين تملالي، مكافحة الفساد في الجزائر أو «الأيادي النظيفة» الوسخة، www.al-akhbar.com/ar/node/174596

وتأتي التقارير الإعلامية والتحقيقات الصحفية في ثنايا كشفها عن أخطر قضايا الفساد التي باتت تنخر جسد الاقتصاد الوطني، لتؤكد أن الفساد قد استفحل في أغلب قطاعات الدولة الحيوية.

ففي قطاع الطاقة والمناجم، ثبت تورط مسئولين كبار في شركة سوناطراك البترولية، في عمليات فساد كبرى تضمنت عمليات تجارية وصفقات تعد بملايير الدولارات. حيث وضعت العدالة الجزائرية رهن الرقابة القضائية سنة **2010** الرئيس المدير العام للشركة، كما أمرت بسجن بعض كبار معاونيه، ووجهت إلى كل هؤلاء تهمة الارتشاء وإبرام صفقات مشبوهة مع مكاتب دراسات أجنبية.[1]

وليست هذه أول مرة يلقي فيها الفساد بظلاله على هذه الشركة، ففي عام **2006**، كشفت المفتشية العامة للمالية عن إبرام سوناطراك لصفقات كثيرة بالتراضي (أي دون مناقصات علنية) مع شركة «بي آر سي»، ودفعها مبالغ باهظة إلى هذه الشركة لقاء خدمات كان يمكنها الحصول عليها بأقل مما أنفقته بكثير.[2] وفي عام **2010** تمكنت فصيلة الأبحاث التابعة لمصالح الدرك الوطني من اكتشاف حالات تزوير في محررات إدارية تورط فيها مسؤولون سابقون وإطارات بشركة سوناطراك لنقل أنابيب الغاز العابر للبحر، الواقع مقرها بالصفصاف بولاية تبسة.[3] حيث تم توظيف خمسة موظفين بشهادات مزورة. وعلى الرغم من شيوع خبر هذه الفضيحة في عام 2004، إلا أن التحقيق لم يصل إلى نتائج تدين المتهمين، نظرا لاختفاء الشهادات المزورة من ملفاتهم بتواطؤ من مسيرين ومسؤولين سابقين . وقد تم تقديم كل الأطراف أمام السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر العاتر، بتهمة سوء التسيير، واستغلال الوظيفة، والتزوير في محررات إدارية. وفي جويلية **2010** أيضا، فتحت محكمة الجنح بوهران، ملف الفضيحة المالية التي هزت مؤسسة سوناطراك في شهر أفريل من نفس السنة، والمتعلقة بإبرام صفقة مشبوهة بالملايير مع شركة لا تستجيب للشروط القانونية، لتزويد المجمع الإداري لمقر **"نشاطات المصب أفال"** بوهران

[1]- عبده جميل المخلافي، ملفات الفساد في الجزائر تعود إلى الواجهة على وقع "فضيحة سوناطراك"،

www.dw-world.de/dw/.../0,,5218699,00.html

[2]- ياسين تملا لي، مكافحة الفساد في الجزائر أو «الأيادي النظيفة» الوسخة، www.al-akhbar.com/ar/node/174596

[3]- فضيحة أخرى في شركة سوناطراك لنقل أنابيب الغاز العابر للبحر ،تمسبتبر

www.echoroukonline.com/ara/national/47653.html

بلوازم مكتبية. حيث مثل أمام هيئة المحكمة 6 إطارات وهم على التوالي:[1] مدير الإدارة العامة، رئيس لجنة الصفقات، رئيس دائرة المالية، رئيس لجنة فتح الأظرفة، رئيس مصلحة المطافئ، والمكلفة بالشؤون القانونية، حيث وجهت إليهم تهمة ارتكاب تجاوزات بالجملة في إبرام صفقة اللوازم المكتبية والأثاث، وفي مقدمتها اختيار شركة لا تتوفر على الشروط القانونية، وكذا هدر المال العام عن طريق تضخيم قيمة الصفقة، حيث تم رصد مبلغ مليار سنتيم لاقتناء 400 أجندة وأقلام .

ويبدو أن مسلسل الفساد بهذه الشركة لا يزال مستمرا لكون المديرية العامة لمؤسسة سوناطراك، تحت توجيهات مديرها العام الجديد، قد قررت فسخ مئات العقود التي تربطها مع الخواص في مجال تأجير السيارات والمركبات، بما فيها السيارات السياحية والنفعية، وذلك بعد أن تم الوقوف على عدة تجاوزات شابت هذه العملية، تتمثل في إبرام صفقات مشبوهة ومخالفة للقوانين المعمول بها، وكذا تأجير مركبات وسيارات تفيض عن حاجة المؤسسة، مما كلف خزينة سوناطراك أضرارا مادية ضخمة. وبحسب التقارير الأمنية[2] للجهات التي تتكفل بالتحقيق في هذه الفضيحة، فإن عدة مركبات أجرتها المؤسسة عن طريق عقود طويلة المدى دفعت على إثرها أموال ضخمة من خزينة الشركة لم تستغل يوما واحدا، وذلك لعدم احترام المعايير والمقاييس المطلوبة أحيانا، ولعدم مراعاة حاجة وحدات وورش العمل أحيانا أخرى، مما يعكس عدم اهتمام ولامبالاة القائمين على العملية. ويبين الجرد الذي قامت به مصالح رقابية تابعة للشركة مؤخرا، وجود آلاف السيارات والمركبات التي تم تأجيرها لصالح مؤسسة سوناطراك بمبالغ مالية ضخمة في حالة عدم استغلال، عبر كل من وحدات الشركة بحاسي مسعود، الجزائر العاصمة، وهران، وسكيكدة.

وتعد هذه الفضائح بمثابة زلزال سياسي حقيقي، إذا ما علمنا أن سوناطراك تمثل أكبر مؤسسة اقتصادية في الجزائر[3] ، إذ تجاوز رقم أعمالها **61** مليار دولار في **2008**، فيما بلغ صافي أرباحها في السنة ذاتها **9،2** مليار دولار. ويكفي أن نعرف، لندرك دورها المركزي في الاقتصاد الجزائري، أن موارد الصادرات النفطية والغازية تمثل **98** بالمائة من عوائد البلاد الخارجية، وأن الجباية على إنتاج المحروقات تموّل نصف الميزانية السنوية.

---

[1]- مليار سنتيم لاقتناء 400 أجندة وأقلام ، www.echoroukonline.com/ara/national/56021.html

[2]- أحمد زقاوي، www.echoroukonline.com/ara/economie/48091.html

[3]- ياسين تملا لي، مكافحة الفساد في الجزائر أو «الأيادي النظيفة» الوسخة، www.al-akhbar.com/ar/node/174596

و ما قيل عن شركة سوناطراك، يمكن قوله أيضا على شركة سونلغاز للغاز والكهرباء، التي تمثل ثاني أكبر شركة في الجزائر. حيث عرفت هي الأخرى فضيحة مالية كبيرة، تورط فيها عدد من المسؤولين والإطارات السامية[1]. ففي ديسمبر **2008** أنهت الشرطة القضائية بشاطوناف تحقيقها بتقديم **50** شخصا بين متهمين وشهود في القضية، منهم **21** إطارا ومسؤولا وضعوا تحت الرقابة القضائية، أحيل **19** منهم إلى قاضي التحقيق، بتهم تبديد أموال عمومية بعشرات الملايير، إبرام صفقات عمومية غير قانونية مع فنادق ووكالات سياحية، تضخيم فواتير، استغلال النفوذ، سوء استعمال الوظيفة، الابتزاز، وتكوين جماعة أشرار.

وتزامنا مع رفع النقاب عن أخطر قضايا الفساد في سوناطراك، أمرت العدالة بسجن مسؤولين سامين في وزارة الأشغال العمومية التي يسيرها الوزير **عمار غول**، ومنهم الأمين العام للوزارة ومدير ديوان الوزير. وقد وجهت إليهم تهمة الحصول على رشاوى من مجمع مؤسسات صيني (**CITIC-CRCC**)، مقابل إعطائه معلومات سرية مكنته من الفوز بمشروع إنجاز الشق الغربي من الطريق السيار "شرق – غرب" الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ما لا يقل عن **12** مليار دولار. بالإضافة إلى استغلال النفوذ واستعمال الوظيفة لتحقيق أغراض شخصية.[2]

من جانبه اهتز قطاع البنوك على وقع فضيحة **الخليفة**[3]، التي وصفت بفضيحة القرن، كونها تمثل أكبر قضية فساد عرضت على العدالة الجزائرية، من حيث حجم الأموال التي تم إهدارها، حيث كبدت هذه الفضيحة خزينة الدولة أكثر من ملياري دولار، من ودائع المؤسسات والهيئات العمومية التي وضعت أموالها في بنك الخليفة، وذلك حسب تصريحات رئيس الحكومة **أحمد أويحيى**، ووزير المالية السابق **عبد اللطيف بن أشنهو** أمام البرلمان . ويواجه المتهمون الرئيسيون في هذه القضية وهم **رفيق عبد المؤمن خليفة** مدير البنك، ومستشاروه ومساعدوه في المؤسسة المالية المفلسة، تهما بخيانة الأمانة، والتزوير في محررات مالية، واستعمال التزوير والنصب والاحتيال، وتقديم معلومات كاذبة، وتلقي فوائد وامتيازات، وتبييض الأموال. وقد بلغ عدد المتهمين في هذه القضية **104** متهما من مسؤولي البنك وفروعه، والموظفين في شركات أخرى تابعة لمجمع شركات الخليفة، منها شركة طيران الخليفة، والشركات والمؤسسات التي كانت لها تعاملات مشبوهة مع البنك المفلس. ومن بين هؤلاء

[1]- سوناطراك و سونالغاز فساد مستشر وصرارعات دائمة، www.lalgerielibre.com/index.php?...

[2]- ياسين تملالي، مكافحة الفساد في الجزائر أو «الأيادي النظيفة» الوسخة، www.al-akhbar.com/ar/node/174596

[3]- أحمد روابة، www.aljazeera.net

المتهمين مسؤولون كبار في الدولة، بينهم وزراء سابقون. وقد استمعت العدالة إلى أكثر من أربعة آلاف شاهد، من بينهم وزير المالية السابق **مراد مدلسي**، والأمين العام لنقابة العمال الرئيسية **عبد المجيد سيدي السعيد**، باعتباره رئيس الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال، **وأبو جرة سلطاني** وزير العمل السابق، ووزير السكن السابق **عبد المجيد تبون.**

وفي قطاع الجمارك[1]، كشف المفتش العام للجمارك عن توقيف **202** جمركي من بينهم أعوان وإطارات متورطين في تعاطي الرشوة من المستوردين والمتعاملين الاقتصاديين، وذلك خلال العام **2008**. وقد تمت متابعتهم قضائيا، في حين تم تحويل آخرين من أماكن عملهم، و تنزيل رتب البعض منهم. ونظرا لحجم الفساد الذي يعاني منه هذا القطاع، اعتمدت المديرية العامة للجمارك إستراتيجية جديدة لمكافحة الرشوة في أوساط موظفي سلك الجمارك، تقوم على استبعاد الجمركيين من المهام التي تجعلهم يحتكّون بالمستوردين والمتعاملين، وتعويضهم بأنظمة رقابة آلية. بالإضافة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة في التعامل مع كبريات الشركات المستوردة، من خلال التوقيع على دفتر شروط يسمح لها بإخراج بضاعتها فورا من الموانئ، مع الاستفادة من تفتيش مستعجل.

قطاع النقل هو الآخر سجل حضوره بقوة على القائمة السوداء[2]، **حيث** كشف تقرير المصفي الخاص بمؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري بالعاصمة "**ETUSA**"، إلى جانب المفتش العام للمؤسسة عن سوء تسيير الشركة الذي تسبب في تبديد أزيد من 30 مليار سنتيم، ونهب عقارات الشركة من طرف المسؤولين المتعاقبين بدعوى التنازل عن أصولها بالدينار الرمزي، إلى جانب بيع عتاد وقطع غيار أسطول الشركة دون احترام القانون. وعلى الرغم من استفادة الشركة المذكورة من ضخ الملايير في ميزانيتها في إطار رد الاعتبار للشركات العمومية، تطابقا مع التعليمة الرئاسية رقم **03 / 10** للرسكلة المالية، إلا أن إعادة إنعاش المؤسسة عرفت فشلا ذريعا بسبب سوء تسيير مسؤوليها. حيث ثبت إبرام الشركة الجزائرية لصفقة ضخمة مع شركة ألمانية، هدفها تهيئة الحافلات بمعدات "المصادقة المغناطيسية" على التذاكر، بحيث كلفت خزينة الشركة **3** مليون أورو. وهي العملية التي تمت سنة **2008**، غير أن إدارة الشركة واصلت العمل بالتذاكر التقليدية القديمة، غير مبالية بالمبالغ الخيالية التي صرفت في هذه الصفقة. ومع قرب الشروع في إعداد التقرير السنوي والحصيلة المالية، أرغمت الشركة القابضين على توزيع

[1]- ليلى شرفاوي، مقاضاة ومعاقبة 202 جمركي في فضائح رشوة وفساد،
www.echoroukonline.com/ara/national/37341-202.html
[2]- سامي سي يوسف، صفقة مشبوهة " تلتهم" 30 مليارا بمؤسسة النقل الحضري،
www.echoroukonline.com/ara/economie/61798.html

التذاكر الجديدة مع كل تذكرة قديمة للتخلص من ملايين التذاكر التي تمت طباعتها بالملايير لتبرير النفقات. وفي نفس السياق، عرفت الشركة العديد من الاختلاسات، حيث حول المدير العام بالنيابة سنة **2007** مبلغا ماليا بقيمة **144** مليون سنتيم، كما حول مسؤول المالية في نفس السنة **138** مليون سنتيم. الممتلكات العقارية للشركة لم تسلم هي الأخرى من السطو والاختلاس، حيث استفاد عدد من الإطارات السامية بالمؤسسة من شقق وفيلات وعقارات تابعة للمؤسسة بالدينار الرمزي.

من جانب آخر، عرفت أكبر موانئ الجزائر بما فيها الموانئ الجافة، فضائح وقضايا فساد خطيرة على مدار العشر سنوات الماضية فاقت **200** قضية حسب إحصائيات مصالح الأمن[1]. وعلى الرغم من أن تسيير شؤون الموانئ في الجزائر تتقاسمه أربعة قطاعات وزارية، هي وزارة النقل ممثلة في إدارة الميناء، وتعنى بتأمين وتخزين السلع المستوردة، ووزارة المالية ممثلة في المديرية العامة للجمارك، وتعنى بتحصيل الرسوم الجمركية، ووزارة التجارة ممثلة في مصالح الرقابة وقمع الغش، وتعنى بمراقبة مدى مطابقة السلع المستوردة للمعايير المطلوبة، وأخيرا وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلة في شرطة الحدود، والمكلفة بمنع دخول المواد المحظورة وتحري المخالفات الجزائية التي قد تحدث على مستوى الميناء، إلا أن الانحرافات التي يفترض أن تحاربها مصالح القطاعات الوزارية الأربعة في تنام مضطرد، الأمر الذي جعل المتعاملين مع هذه الموانئ تحت رحمة عصابات تستمد قوتها من قوة مناصبها. وتفيد المعلومات التي تحصلت عليها جريدة "الشروق" أن معظم قضايا الفساد هذه، سواء التي عالجتها فصائل الأبحاث التابعة للدرك الوطني أو الشرطة أو الفرق الاقتصادية أو المفتشيات المالية، تنطوي على تجاوزات خطيرة لا تخرج عن دائرة الرشاوى والابتزاز و عقد صفقات بالتراضي. حيث يتم تضخيم فواتير التخزين ومستحقات جر ورفع الحاويات، كما يتم فرض إتاوات خيالية على المستوردين، بالإضافة إلى تعمد التأخير في الشحن أو التفريغ ، مع ارتكاب أخطاء مفتعلة لربح أكبر فترة تخزين، يدفع ثمنها المستورد دون تأخير أو تردد، حتى لا يضطر لدفع غرامة تأخير إضافية، كما يدفع ثمنها المستهلك البسيط من جراء ارتفاع ثمن المواد الاستهلاكية التي تمر على هذه الموانئ. يضاف إلى قائمة هذه التجاوزات عقد صفقات مشبوهة لاقتناء العتاد، حيث توصلت التحقيقات إلى أن معظم الرافعات التي تم شراؤها من قبل المسؤولين تنتمي إلى النوع الرديء والقدرة المتوسطة، لكن بأسعار مضخمة بهدف تمكين شركائهم من الخواص من كراء معدات مينائية بدعوى الحاجة الماسة والطابع الاستعجالي، تتخذ شكل عقود

[1]- سميرة بلعمري وآخرون،200 قضية فساد خلال عشرية سيطرة المافيا على عرش الموانئ،
www.echoroukonline.com/ara/economie/51769-200.html

بالتراضي مقابل عمولات. هذا فضلا عن تكسير أجهزة المراقبة التقنية بهدف تهريب المواد المحظورة من مخدرات وأسلحة. دون أن ننسى الرسوم الجزافية التي يمكن أن تفرضها مصالح الجمارك على مستورد دون آخر ، مع إعفاء بارونات الاستيراد منها مقابل عمولات ضخمة.

وفي قطاع الصحة، فصلت محكمة الجنح بسيدي امحمد بالعاصمة، في أكتوبر **2010، في** فضيحة إتلاف اللقاحات الفاسدة بمعهد باستور.[1] حيث أدانت الرئيس المدير العام السابق، المتواجد حاليا في حالة فرار، بعقوبة 10 سنوات حبسا نافذا، مع إصدار أمر بالقبض الدولي ضده، فيما سلطت عقوبات متفاوتة بشأن أربعة متهمين آخرين وجهت لهم تهمة إبرام صفقات مخالفة للتشريع، وتبديد أموال عمومية، والحصول على مزايا غير مستحقة، زيادة على تهمة الإهمال الواضح المتسبب في ضرر المال العام، حيث أثبت التحقيق الميداني الذي قامت به لجنة التفتيش بوزارة الصحة سنة **2009** شروع معهد باستور في إتلاف ما يقارب **750** ألف مصل تم اقتناؤها بحوالي ملياري سنتيم عن طريق إبرام أربع صفقات منافية للقوانين.

كما كشفت أولى نتائج التحقيق الذي فتحته وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في العيادات الخاصة[2]، وجود عدة خروقات لدفتر الشروط المحدد لنشاطها، ووجود ممارسات غير شرعية يتعلق بعضها بحرق وإتلاف النفايات الطبية بطريقة غير قانونية، في حين يتعلق بعضها الآخر بتواطؤ عيادات خاصة مع إطارات في المستشفيات وحتى أطباء في القطاع العام، بغرض تحويل المرضى إلى هذه العيادات لإجراء العمليات الجراحية. فضلا عن استقدام جراحين من خارج الوطن، وتحديدا من فرنسا، ودفع مقابل مادي يزيد عن **1500** أورو عن العملية الجراحية، وهو ما يعاقب عليه القانون الخاص الذي حددته وزارة الصحة.

إن ما تقدم يمثل عينة فقط من مظاهر الفساد التي خرجت إلى الرأي العام عبر الصحف، وما خفي قد يكون أعظم. مما يعني أن الفساد في الجزائر قد تحول بفعل ممارسات المسئولين في مختلف القطاعات إلى عملة وطنية لا يمكن لشخص قضاء مأرب له إلا بتداولها، فلا الطامح في منصب إداري أو سياسي يمكنه تحقيق حلمه إلا بالانخراط في منظومة الفساد هذه، ولا المواطن المغلوب على أمره يمكنه قضاء حاجته أو الحصول على حقوقه

[1]- رتيبة صدوقي، محكمة الجنح تفصل في قضية معهد باستور، www.elkhabar.com/ar/index.php?news=232133

[2]- زبير فاضل، نفايات طبية في المزابل، وتحويل المرضى من المستشفيات، www.elkhabar.com/ar/index.php?news=233484

إذا لم يخترق ذلك النفق المظلم. وتبقى الدعوة التي أطلقها الرئيس **بوتفليقة** والمتعلقة بمحاربة هذه الظاهرة المتفشية عديمة الجدوى ، ما لم تتوفر إرادة سياسية لإعادة ثقة الشعب بمسئوليه عبر الاختيار الحر والنزيه لمن هم أهل لتولي أمور البلاد في مختلف درجات المسئولية.

2.3.مظاهرالفساد الإداري والمالي في العراق:

تشهد عادة الدول التي تمر بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ظواهر متعددة من الفساد وعلى مختلف المستويات، طالما أن الأولوية فيها تكون دومًا لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني. وتركيز الجهود على هذا الجانب يؤدي إلى إضعاف وتعطل الآليات الخاصة بمكافحة الفساد، كما يوفر تحكم الدولة بالموارد الاقتصادية وتنظيمها ،فرصًا سانحة لحصول تجاوزات غير مشروعة، لاسيما عندما تسيطر النخب السياسية على الموارد الاقتصادية لتستغلها لمآرب شخصية، وهو ما يؤكده واقع الحال في العراق، لا سيما بعد سقوط نظام الرئيس الراحل **صدام حسين**، وضعف الدولة خلال مراحل التحول والتغيير، وتعاقب الحكومات قصيرة الأمد.

لقد صنف العراق حسب تقرير منظمة "الشفافية الدولية" لعام **2008** م إلى جانب هايتي وبورما بين أكثر الدول فسادا في العالم، نظرا لما يمارسه عدد من المسئولين العراقيين في مستويات مختلفة، من نهب منظم للدولة وثرواتها ومرافقها، يتكامل مع إقدام الاحتلال على تبديد مليارات الدولارات من الأصول العراقية التي تم الاستيلاء عليها منذ أفريل **2003**.

يتخذ الفساد الإداري في العراق شكلين رئيسيين هما: الفساد الكبير والفساد الصغير. ويتمثل الأول بالرشوة الكبرى التي يشارك فيها مسؤولون على مستويات رفيعة ووزراء ومدراء عامون والتي غالبا ما ترتبط بالتأثير على صانعي ومتخذي القرارات المهمة والإستراتيجية، بالإضافة إلى نهب المال العام وتهريبه إلى الخارج. أما الثاني فيتمثل بالرشوة المحدودة التي يشارك فيها بعض المسؤولين في دوائر مختلفة مثل: الجمارك والضرائب والمرور والتسجيل العقاري وغيرها. فقد ثبت تورط موظفيها بالرشوة، والمحسوبية، والطائفية، والسمسرة الوظيفية ،

وعمليات التهريب، والتزوير، وعقد الصفقات المشبوهة، واستخدام الوسائل غير المشروعة، واستغلال الموقع الوظيفي، واستخدام الوسائل الفظة والخشنة، وأحياناً إهانة وضرب المراجعين، وهناك شكاوى موثقة في هذا المجال، فضلاً عن الأداء الكسول للموظفين الحكوميين، والتباطؤ في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة منها، كمعاملات التقاعد والجنسية وجوازات السفر وغيرها، مما يدفع البعض إلى التوجه نحو اتجاهات غير مشروعة للحصول على مبتغاهم.

لقد بلغ الفساد المالي والإداري في العراق خلال العامين **(2005-2006)** مستوى قياسياً غير مسبوق، الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثاني عالمياً في هرم الفساد المالي والإداري! [1]حيث قدرت هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين السابقين بحدود **(7.5)** مليار دولار موزعة بواقع **(4)** مليارات دولار في وزارة الدفاع، ومليار دولار في وزارة الكهرباء ، و**(510)** ملايين دولار في النفط، و**(210)** ملايين دولار في النقل، وهذه أكثر الوزارات فساداً مالياً، لتأتي بعدها وزارة الداخلية بواقع **(200)** مليون دولار ، و**(150)** مليون دولار في وزارة التجارة، و**(150)** مليون دولار في وزارة المالية والبنك المركزي، و**(120)** مليون دولار في وزارة الإعمار والإسكان، و**(70)** مليون دولار في الاتصالات ، و**(55)** مليون دولار في أمانة بغداد، و**(50)** مليون دولار في وزارة الرياضة والشباب، و**(50)** مليون دولار في التعليم العالي، و**(50)** مليون دولار في الصحة، و**(40)** مليون دولار في العدل، و**(30)** مليون دولار في الزراعة، و**(30)** مليون دولار في الموارد المائية، و**(20)** مليون دولار في الصناعة والمعادن، و**(10)** ملايين دولار في الهيئة العليا للانتخابات، و**(10)** ملايين دولار في السياحة، و**(5)** ملايين دولار في التربية، و**(5)** ملايين دولار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتي عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت، أو تأجير طائرات وبواخر،

[1]- علي الطالقاني، ملف تخصصي(النزاهة والفساد في العراق)،www.annabaa.org/nbanews/66/312.htm

أو تعبيد طرق، أو مزادات العملة الخاصة بالبنك المركزي العراقي. ففي هذا السياق، فتحت هيئة النزاهة فرع البصرة عام **2006** ملفات تهريب كميات من النفط تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

إن الفساد بشكله الواسع الانتشار كما هو حاليًا في العراق ليس وليد الظروف الحالية، فالعهد السابق مهد كثيراً للعهد الحالي. حيث قام النظام السابق بتهديم كل مؤسسات الدولة التي أنشئت في العهد الملكي، وحولها إلى أدوات بيد حزب البعث يتحكم بها. بل قام بإنشاء مؤسسات جديدة على أسس فاسدة لخدمة ذلك الحزب، حيث كانت المحسوبية والفساد منتشران بشكل كبير بأغلب مؤسسات الدولة التي أبتلعها حزب البعث مكرسا مبدأ الو لاءات. ويظهر ذلك من خلال ذهاب موارد الدولة إلى غير وظائفها الأساسية كتوزيعها على أجهزة النظام القمعية وأعوانها ممن يرتجى سندهم كالإعلاميين والأدباء الذين أفسدهم النظام من خلال تحويلهم إلى أبواق له. وهكذا ظهرت فضيحة كومونات النفط[1] التي كان يوزعها النظام على مؤسسات وأشخاص من أجل الحصول على دعمهم وتأييدهم. من هنا نشأت ثقافة جديدة لدى عامة الشعب، وهي ثقافة عدم الثقة بالدولة وبمؤسساتها، مما مهد لضعف الروح الوطنية. فضلا عما سبق فإن فترة الحصار الاقتصادي قد أتت على ما تبقى من تلك المؤسسات ومنها المؤسستين القضائية والتعليمية، بل تعدى تأثيرها ليصل إلى المنظومة القيمية والأخلاقية لتنهار أمام شح الحال الذي فرضه المجتمع الدولي..

لقد أصبح الفساد بكافة أشكاله في العراق ظاهرة طبيعية، ينظر إليها على أنها ممارسات مشروعة، لاسيما عندما عجزت الدولة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي، إذ أخذ الفساد

---

[1]- للمزيد راجع:الفساد الإداري..مفهومه ومظاهره وأسبابه/.../financialmanager.wordpress.com الفساد-الإداري/

د.نوري عبد الحميد العاني،"دراسة تأريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع"،مجلة الحكمة، العدد**34**، بيت الحكمة، بغداد،أيلول2003، ص**22**.

ينتشر في كافة دوائر ومؤسسات الدولة. كما كان للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في حينها والمتعلقة باعتماد مبدأ التمويل الذاتي في كثير من المؤسسات الخدمية، و التحكم بالموارد الاقتصادية وتوزيعها على فئات محدودة من المجتمع، والإقدام على خصخصة بعض المشروعات العامة، و منح الموظفين في الضرائب والتجارة الخارجية بمختلف مستوياتهم المزيد من السلطات التقديرية عند تطبيق الإجراءات الإدارية، مما فتح المجال أمامهم واسعًا للمساومة والرشوة. أما دوليا فقد رافق تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الكثير من الممارسات الفاسدة، حيث كشف مؤخرًا عن تورط العديد من المسؤولين المحليين والدوليين في صفقات مشبوهة يتولى مجلس الأمن الدولي التحقيق فيها.[1]

وابتداء من **2003** أصبح لسلطة الاحتلال ممثلة بالحاكم المدني (**بول بريمر**) اليد الطولى للفساد في العراق عبر احتكار عملية توزيع عقود الإعمار، والتي صممت بطريقة لا تمكن الشركات الصغيرة من الدخول في دائرة المنافسة نظرا لقلة المعلومات المتوفرة عن هذه العقود ، أو من خلال دفع الأموال مقابل عدم إخضاع تلك العقود للإشراف، الأمر الذي مكن كبرى الشركات ومنها (**هاليبرتون وبكتل**) من الفوز بأغلب تلك العقود، والتي بدأت تظهر دلائلها من خلال الأرباح الهائلة التي حققتها تلك الشركات، الأمر الذي دفع رئيس منظمة الشفافية الدولية (**بيتر ايجن**) إلى التأكيد على ضرورة مكافحة الرشاوى، وتجنب سيطرة نخب فاسدة على موارد البلد في ظل غياب الشفافية في عقود إعادة الإعمار في العراق .

وأيضا في تقارير المفتش العام لسلطة الاحتلال (**ستيورات بوين**)، وآخرها التقرير الصادر في**2005** من أن إدارة الاحتلال قد تسببت في ضياع ما يقارب **(9)** مليار دولار من موارد صندوق التنمية العراقي المشكل بموجب قرار مجلس الأمن الدولي**(1483)** والتي أنفقت بطرائق لا تتوافق والمعايير الدولية والمحاسبية، وان هنالك

[1]- منظمة الشفافية الدولية" : عالم مبني على الرشوة "، التقرير العالمي للفساد 2005 ، ص2 ، الموقع الالكتروني www.transparency.org

الكثير من الثغرات في أوجه الإنفاق من دون أن يتحقق أي تحسن في مستوى أداء تلك المؤسسات ولا في أسلوب عملها، كما أن المجلس الدولي للمراقبة والإشراف التابع للأمم المتحدة[1]، والمشكل بموجب الفقرة **(12)** من القرار المذكور أعلاه، والذي أنيطت به مهمة التدقيق في الأموال المودعة في صندوق التنمية وجهات الصرف، قد شدد في العديد من التقارير على وجود الكثير من المخالفات التي رافقت عمليات بيع النفط، وعلى غياب منظومة لتحديد كميات النفط المستخرجة فعليًا والمستهلكة، الأمر الذي سهل عمليات تهريب النفط على نطاق واسع،كما أن قسما من إيرادات الصادرات النفطية قد تم إيداعها في حسابات مصرفية تعود لمصارف عراقية وأردنية من دون إيداعها في الحساب الخاص بصندوق التنمية العراقي، فضلا عن العديد من التجاوزات الأخرى.

وبالنظر إلى المعلومات التي نشرتها الصحافة الأميركية عن الغموض الذي أحاط عملية هدر **8.8** مليار دولار من أموال مخصصة لإعمار العراق، وذلك خلال الفترة من افريل **2003** إلى جوان **2004**. بالإضافة إلى مبلغ **1.4** مليار دولار نقلتها القوات الأميركية إلى مدينة **أربيل** حيث اختفت مثل اختفاء مبلغ **800** مليون دولار تسلمه قادة عسكريون في الجيش الأميركي. اهتزّت ثقة الدول المانحة التي تعهدت بتخصيص أكثر من **30** مليار دولار لإعمار العراق، حيث لم تتسلم الوزارات العراقية أية مبالغ من الدول التي شاركت في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بذلك ، عدا جزء مما خصصته الولايات المتحدة لأغراض أمن قواتها[2]. لذا كانت نتائج مؤتمر بروكسل للدول المانحة المنعقد في شهر جوان الماضي متحسبة جدا ومخيبة لآمال الوزارة العراقية ، حيث اتفق أعضاء المؤتمر

[1]- للاستزادة راجع التقارير الصادرة عن المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي من خلال الموقع الالكتروني : www.iamb.info.org

[2]- للمزيد راجع: أكرم الفتيان، مؤتمرات الدول المانحة،

www.aljazeera.net/.../F3CCB858-C479-4DB3-A3BB-5EA5692DEE0C.htm

على عدم إصدار أي قرار بتسليم المبالغ التي سبق الاتفاق عليها ، وأجل الأمر إلى مؤتمر الدول المانحة القادم الذي سيعقد في العاصمة الأردنية عمان.

وعموما يمكننا تلخيص الأسباب التي أدت إلى استفحال الفساد في عراق ما بعد الاحتلال على النحو التالي:

1. الفراغ السياسي والأمني.
2. الازدواجية في السلطة مابين الإدارة الأمريكية والعراقية.
3. فقدان ثقة المجتمع بالعديد من الكوادر التي جاءت من الخارج، والتي استلمت إدارة الحكم، كونها لا تمتلك المعرفة الكاملة بكيفية الإدارة والسيطرة في بلد مثل العراق، واعتماد مبدأ المحسوبية الحزبية والفئوية عند توزيع المناصب والوظائف وعدم الأخذ بمبدأ الكفاءة.
4. عدم القدرة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والرقابية بشكل كفء.
5. حالة الشعور بعدم الأمان للمستقبل في ظل تصارع الأنظمة السياسية، وشيوع ظاهرة الإقصاء، الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى العمل على تأمين مستقبلهم ،وذلك بالإقدام على نهب اكبر قدر ممكن من المال العام.
6. تلاعب قوات الاحتلال بموارد الدولة لأغراض شخصية عوض تسخيرها لإعمار العراق.

وفي إطار مكافحة الفساد المستشري بالعراق، أعلنت هيئة النزاهة العراقية إحالة **356** متهما بالفساد إلى القضاء خلال شهري "جانفي وفيفري" من السنة الجارية، كما أصدرت أكثر من **400** مذكرة للقبض على آخرين بينهم **18** بدرجة مدير عام و **4** بدرجة وزير.[1]

[1]- www.moheet.com/show_news.aspx?nid...pg

وقد أكدت ذات الهيئة بأن حملة مكافحة الفساد في العراق تواجه مقاومة كبيرة، حيث تشير إحصائياتها إلى مقتل **(15)** قاضياً ممن حكموا في قضايا فساد، و**(21)** من محققي هيئة النزاهة خلال السنتين الأخيرتين[1]. كما أعلنت أن ثمانية وزراء من الحكومات المتعاقبة التي تشكلت في العراق بعد احتلاله أحيلوا للقضاء بتهمة الفساد، ولكن محاكمتهم تتعثر لأن بعضهم نجح في الهرب، وبعضهم الآخر يلوذ بالحصانة البرلمانية. كما أنها وجهت تهما إلى عشرات الضباط المرتشين من الشرطة والحرس الوطني، بالإضافة إلى العديد من موظفي وزارة التعليم المتهمين بتزوير شهادات دراسية ووثائق رسمية لصالح شخصيات تشغل مناصب مرموقة في الدولة، لكن هذه الملاحقة للوزراء وكبار الموظفين المتهمين بالفساد تتعثر لعدة أسباب، أبرزها وجود قوانين تتيح للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون السلطة القضائية. فعلى سبيل المثال لا يمكن إحالة الموظف الفاسد للمحاكمة إلا بموافقة الوزير، وهذا الأخير إذا كان مشاركاً في الفساد لا يسمح بذلك، وإن لم يكن فإنه يرفض أيضاً لأنه يعتقد أن الكشف عن فساد في وزارته يؤثر على سمعته، كما أن القانون يشترط إجراء تحقيق إداري في أية قضية فساد تحال إلى القضاء قبل بدء المحاكمة، وبسبب هذا القانون فإن ملفات قضايا الفساد تصل إلى الإدارات القانونية للوزارات قبل بدء المحاكمة، مما يسمح لها بتدارك الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة للإفلات من قبضة القانون.

ولعل ما يؤكد استفحال الفساد في جميع مؤسسات الدولة العراقية، ما تواجهه هيئة النزاهة نفسها من تهم مستمرة بخضوعها للفساد، حيث اتهم رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب (**صباح الساعدي**) رئيس هيئة النزاهة (**راضي حمزة الراضي**) وعدداً من معاونيه بإحدى عشرة تهمة فساد مالي وإداري، بحيث تم إحالة الملف كله إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس هيئة الادعاء العام بتاريخ **29-10-2006**. من جانبه أعلن رئيس الوزراء العراقي (**نورى المالكي**) هروب رئيس هيئة النزاهة في البلاد إلى الخارج، مضيفا أن هيئة النزاهة في البرلمان استدعت

[1]- علي الطالقاني، ملف تخصصي(النزاهة والفساد في العراق)، www.annabaa.org/nbanews/66/312.htm

(**الراضي**) لمساءلته عن تهم فساد إداري في مؤسسته، وقدمت طلبا لسحب الثقة منه عن طريق مجلس النواب. مشيرا إلى أن هروب (**الراضي**) خارج العراق يؤكد ارتكابه مخالفات قانونية.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هيئة النزاهة تشكلت بعد سقوط النظام السابق في عام **2003** لملاحقة قضايا الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية. وهي هيئة مستقلة عن السلطتين القضائية والتنفيذية، تم تشكيلها في عهد الحاكم المدني (**بول بريمر**) وفق قانونها المرقم **(55)** الصادر في**27-12-2004** وتوجد دائرتان تساعدان هيئة النزاهة، وهما:

– المفتشون العامون في الوزارات الذين أنشئت مكاتبهم بموجب القانون رقم **(57)** لسنة**2004**.

– وديوان أو هيئة الرقابة المالية الذي أعيد تشكيله على وفق القانون رقم **(77)** لسنة **2004.**

وهاتان الدائرتان ترتبطان إدارياً بجهات أخرى، ولكنهما من الناحية الفنية تنسقان الجهود مع هيئة النزاهة في نطاق هيئة مشتركة تلتقي بصفة دورية خلال أزمنة متقاربة، وجعل القانون رئيس هيئة النزاهة بدرجة وزير، ويرأسها لمدة خمس سنين قابلة للتجديد، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد في العراق.[2]

خاتمة:

يقودنا العرض السابق إلى جملة النتائج التالية:

- تعرف الجزائر استفحال الفساد الإداري والمالي، بكافة أشكاله، وعلى جميع مستوياته، وما الأمثلة التي سقناها في هذه المداخلة إلا غيض من فيض.
- عندما يصبح الفساد جزءا من ثقافة المجتمع، يصعب علاجه. فطالما أن الفاسد لا يرى عيبا في فساده، ويد القضاء لا تطال الفاسدين، والفرد صامت أمام مظاهر الفساد التي يعيشها يوميا، فإن الفساد لن ينتج سوى المزيد من الفساد.

[1]- علي الطالقاني، ملف تخصصي(النزاهة والفساد في العراق)، www.annabaa.org/nbanews/66/312.htm

[2]- علي الطالقاني، ملف تخصصي(النزاهة والفساد في العراق)، www.annabaa.org/nbanews/66/312.htm

- إن كشف أكبر قضايا الفساد في الجزائر– والمقصود هنا قضية سوناطراك – ماهو إلا صراع لوبيات، الهدف منه استبدال لوبي قديم بآخر جديد.
- لا توجد إرادة سياسية حقيقية للقضاء على الفساد بالجزائر، والدليل على ذلك أن "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته" التي تمت الدعوة إلى تأسيسها في فبراير **2006**، ثم في أكتوبر **2009**، لم تر النور لحد الآن.
- إن توتر الأوضاع السياسية، وما ينجر عنه من غياب آليات الضبط والرقابة، يمثل عاملا أساسيا في استفحال الفساد، والوضع بالعراق يؤكد ذلك.
- إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ذلك الملاك الطاهر الذي يمد يد العون للعراق، بدليل مظاهر الفساد التي تغلف برامج إعادة إعمار العراق.
- إن اتهام لجنة النزاهة العراقية بالفساد يحتمل تأويلين: الأول يفيد تسرب الفساد إلى جميع مؤسسات الدولة العراقية، بحيث لم تسلم منه الهيئة المسؤولة عن محاربته. أما الثاني فيذهب إلى أن اللجنة المذكورة أصبحت تهدد مصالح الكثير من الفاسدين، مما جعلهم يجتهدون في تلويث سمعتها، والتشكيك في نزاهتها.
- وسواء تعلق الأمر بالجزائر أو العراق، فإن استئصال داء الفساد الذي بات ينخر جسد الدولتين يحتاج إلى إ رادة سياسية حقيقية لمكافحته، كما يستلزم وضع استراتيجية إصلاح شاملة تتضمن:
  - ✓ **تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي وتوفير الحياة الكريمة لأبناء المجتمع .**
  - ✓ **تفعيل دور المؤسسات التربوية بكل مراحلها من أجل خلق قيم وسلوكيات تؤكد على أهمية العمل والكسب الشريف وبيان عواقب الفساد.**
  - ✓ **تفعيل الجوانب الروحية والدينية التي تشجع على الاستقامة والسلوك الفاضل.**
  - ✓ **توعية المواطنين بالآثار السلبية للفساد على عملية التنمية بمختلف جوانبها، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة و المكتوبة.**
  - ✓ **تثقيف المجتمع و تحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة.**

- ✓ تشكيل لجنة عليا مستقلة تماما لمكافحة الفساد، تمتلك صلاحيات قانونية كافية ورادعة. تقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة، وبصورة مباشرة و ليس من خلال أية جهة أخرى تشريعية كانت أم تنفيذية.
- ✓ تقوية أنظمة المساءلة والشفافية داخل المجتمع.
- ✓ نشر سياسات وبرامج أجهزة الدولة ونتائج أعمالها بصورة شفافة أمام الجمهور.
- ✓ دعم حرية الصحافة والرأي والتعبير كأداة للرقابة.
- ✓ تصريح كبار المسؤولين عن ما لديهم من أموال، من خلال تطبيق قانون: من أين لك هذا؟
- ✓ المساواة أمام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار وعدم منح الحصانة لمثل هؤلاء على حساب المجتمع.
- ✓ فضح الفساد والمفسدين كي يسقطوا بأنظار المجتمع .
- ✓ العمل على إيجاد صيغة قانونية تنص صراحة على منح عفو من العقوبة، أو مكافأة مالية لمن يبلغ عن حدوث صفقة فاسدة، أو أعمال محظورة في أية مؤسسة حكومية.
- ✓ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 335/3.
3. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، بيروت، دار المعرفة، ص379.
4. القريوطي ،الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمان،دار وائل للنشر،2001.
5. نجم عبود نجم ،أخلاقيات الإدارة في عالم متغير ،القاهرة ،مكتبة المنظمة العربية للتنمية ،2000
6. عبد الله الفيتوري المرابط ،الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين ،.رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ،2005.
7. د.نوري عبد الحميد العاني،"دراسة تأريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع"،مجلة الحكمة، العدد34، بيت الحكمة، بغداد،أيلول 2003.
8. أحمد رواية، www.aljazeera.net
9. أحمد زقاوي،www.echoroukonline.com/ara/economie/48091.html
10. أكرم الفتيان، مؤتمرات الدول المانحة، www.aljazeera.net/.../F3CCB858-C479-4DB3-A3BB-5EA5692DEE0C.htm
11. تسعديت بداد، لجنة وطنية لمحاربة الفساد في الجزائر،www.aljazeera.net

12.رتيبة صدوقي، محكمة الجنح تفصل في قضية معهد باستور،
www.elkhabar.com/ar/index.php?news=232133

13. زبير فاضل، نفايات طبية في المزابل، وتحويل المرضى من المستشفيات،
www.elkhabar.com/ar/index.php?news=233484

14. سامي سي يوسف، صفقة مشبوهة " تلتهم" 30 مليارا بمؤسسة النقل الحضري،
www.echoroukonline.com/ara/economie/61798.html

15. سعاد عبد الفتاح محمد،الفساد الإداري والمالي،www.iraqfoundation.org

16. سمير التنير، تعريف الفساد وآلياته،www.dctcrs.org/s2555.htm

17. سميرة بلعمري وآخرون،200 قضية فساد خلال عشرية سيطرة المافيا على عرش الموانئ،
www.echoroukonline.com/ara/economie/51769-200.html

18.علاء حميد، "رؤية في الفساد"،مجلة النبأ،العدد 80،كانون الثاني 2006،
www.annabaa.org/nbahome/nba80/001.htm

19. عبد الستار ناصر السوداني، في مفهوم الفساد ومظاهره،www.alsabaah.com/paper.php?source...

20. عبده جميل المخلافي، ملفات الفساد في الجزائر تعود إلى الواجهة على وقع "فضيحة سوناطراك"،

www.dw-world.de/dw/.../0,,5218699,00.html

21. علي الطالقاني، ملف تخصصي(النزاهة والفساد في العراق)،www.annabaa.org/nbanews/66/312.htm

22.علي العكيدي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والمجتمع بشكل عام،
taakhinews.org/?p=31198

23. ليلى شرفاوي، مقاضاة ومعاقبة 202 جمركي في فضائح رشوة وفساد،
www.echoroukonline.com/ara/national/37341-202.html

24. ياسين تملالي، مكافحة الفساد في الجزائر أو «الأيادي النظيفة» الوسخة،www.al-akhbar.com/ar/node/174596

25. التقارير الصادرة عن المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي من خلال الموقع الالكتروني
www.iamb.info.org :

26. الفساد الإداري..مفهومه ومظاهره وأسبابه/.../financialmanager.wordpress.com الفساد-الإداري/

27. سوناطراك و سونالغاز فساد مستشر وصرارعات دائمة، ..www.lalgerielibre.com/index.php?

28. فضيحة أخرى في شركة سوناطراك لنقل أنابيب الغاز العابر للبحر ،مسبتبة
www.echoroukonline.com/ara/national/47653.html

29. مليار سنتيم لاقتناء 400 أجندة وأقلام ،
www.echoroukonline.com/ara/national/56021.html
30. قناة الجزيرة، www.aljazeera.net،2010-05-20
31.منظمة الشفافية الدولية،www.transparency.org
32. منظمة الشفافية الدولية" : عالم مبني على الرشوة "، التقرير العالمي للفساد 2005 ، ص2 ، الموقع الالكتروني
www.transparency.org
33. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،/ar.wikipedia.org/wiki
34. الموقع الالكترونيwww.moheet.com/show_news.aspx?nid...pg